



مركز دراسات الشرق الأوسط
عمّان - الأردن

ترجمات



ترجمات استراتيجية

من العبرية

- العلاقات الأردنية- التركية في ضوء "صفقة القرن" الأمريكية
- الاتحاد الأوروبي في عصر الاضطرابات: الاتجاهات والتحديات والآثار المترتبة على إسرائيل

■ العدد الرابع والثلاثون (٣٤)

■ حزيران / يونيو ٢٠١٨

البريد الإلكتروني: mesc@mesc.com.jo
الهاتف: ٩٦٢٤٦٠١٦٠٠
فاكس: ٩٦٢٤٦٠٣٤٥٢٦٠٠
ص. ب: ٢٠٥٤٣ - عمّان (١١١١٨) الأردن



هذه النشرة

ترجمات استراتيجية من العبرية

تصدر عن مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن الذي يعمل على رصد الواقع الإسرائيلي بمختلف تفاصيله، ومن هذا الباب يأتي إصداره لهذه النشرة، التي يجتهد المركز فيها بانتقاء مواضيع مهمة في الشأن الإسرائيلي أو الفلسطيني أو العربي أو الإقليمي تتناولتها مراكز الدراسات الإسرائيلية (العبرية)، ويسعى إلى تقديمها إلى المشتركين الكرام.

تقدّم العديد من الجهات العربية ترجمات، على درجات متفاوتة الدقّة، للصحف الإسرائيلية الناطقة بالعبرية، والتي هي في أغلبها متوقّرة بالإنجليزية. وأحياناً تقدّم هذه الجهات ترجمات لبعض ما تنشره مراكز الدراسات الإسرائيلية والتي يتوقّر أيضاً كثير من إنتاجها بالإنجليزية.

تتميّز نشرة "ترجمات استراتيجية من العبرية" بتوفير ترجمات من العبرية حصراً لدراسات وتحليلات وتقارير ومقابلات منشورة في مراكز الدراسات الإسرائيلية يتمّ انتقاؤها بعناية لتوافق الاهتمامات العربية والفلسطينية في الشأن الإسرائيلي، ومن أبرز هذه المراكز المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، ومعهد أبحاث الأمن القومي، ومركز بيغن- السادات للدراسات الاستراتيجية، وغيرها. وهي لذلك نشرة تقدّم رؤية عميقة لإسرائيل من الداخل على مختلف المستويات.

ويجدر التنويه إلى أنّ مركز دراسات الشرق الأوسط لا يتبنّى ما يرد من آراء في هذه النشرة، كما لا يتحمّل أدنى مسؤولية عنها. وإنّما يقدّمها في إطار جهد بحثي عربي يهدف إلى تعريف صانع القرار العربي والجهات البحثية العربية بما يدور في إسرائيل على مختلف الأصعدة على السنة النخبة الإسرائيلية ذاتها ودون أيّ تدخّل من طرف المركز.

أسرة تحرير النشرة



هذا العدد

يتناول الجزء الأول من هذا العدد من نشرة "ترجمات استراتيجية عن العبرية" تحليلًا للباحث في المعهد المقدسي للشؤون العامة يوني بن مناحم، حول مخاوف الأردن من فقدان مكانتها في القدس كوصي على الأماكن المقدسة في ظل ما تسرب من معلومات تتعلق بـ"صفقة القرن" الأمريكية. إضافة إلى ما تتضمنه التسريبات من طرح فكرة توطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن كجزء من هذه الصفقة. ويرى الكاتب أن الأردن تحاول التقرب من تركيا وتبحث عن دول أخرى لمساعدتها في الحفاظ على مكانتها في القدس. وبعد الاعتراف الأمريكي الرسمي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، يوصي الكاتب المستوى السياسي في إسرائيل بضرورة تبديد المخاوف الأردنية من أجل الحفاظ على علاقات استراتيجية معها.

وتتضمن النشرة في جزئها الثاني ترجمة للمذكرة التي نشرها معهد دراسات الأمن القومي، للباحثين عيلي راتيغ وعوديد عيران والتي حملت عنوان "الاتحاد الأوروبي في عصر الاضطرابات: الاتجاهات والتحديات والآثار المترتبة على إسرائيل" واشتملت المذكرة على عدة دراسات أكاديمية تحلل وتستعرض القضايا الملحة التي واجهتها الأسرة الأوروبية في العقد الماضي، وبحثت الدراسات هذه الآثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع عرض لما يمكن أن يستخلص منها. وفي نشرتنا هذه اخترنا ترجمة إحدى الدراسات هذه والتي حملت عنوان "قضايا في العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وأوروبا" يحلل فيها مؤلفا الدراسة معطيات التبادل التجاري بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي ويفصّلان بالأرقام أحجام وأنواع ذلك التبادل، ويطرحان رؤى معينة في ظل الخلفية السياسية التي تربط بين علاقات الطرفين، ويقدمان توصيات بضرورة توجّه إسرائيل نحو أسواق ناشئة جديدة خصوصاً في آسيا.

أسرة التحرير

أيار/ مايو ٢٠١٨



العلاقات الأردنية- التركية في ضوء 'صفقة القرن' الأمريكية^١

المعهد المقدسي للشؤون العامة، ٢٠١٨/٥/٣١

الكاتب: يوني بن مناحم^٢

أثارت الصورة التي أهدتها منظمة "إحييه" لديفيد فريدمان، السفير الأمريكي في إسرائيل، والتي يظهر فيها "الهيكل الثالث" في مكان المسجد الأقصى داخل الحرم القدسي الشريف، قلقاً كبيراً في الأردن. صحيح أن السفير فريدمان عبر عن أسفه لعدم معرفته بالتغيير الذي اشتملت عليه الصورة، وأعرب عن دعمه لاستمرار الوضع القائم في الحرم القدسي، وعلى غرارهِ أيضاً عبرت منظمة "إحييه" عن اعتذارها عن المبادرة المفاجئة التي قام بها أحد أعضائها، كما اعتذرت عن الإحراج الذي سببته للسفير، لكن ذلك لم يكن كفيلاً بتبديد المخاوف الأردنية.

فمنذ عدة أشهر، يشعر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بالقلق من الخطة الأمريكية الجديدة المروج لها باسم "صفقة القرن"، ويخشى عواقبها المحتملة على وضع الأردن في القدس، لذلك يحاول بالتعاون مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إحباط خطة الرئيس الأمريكي ترامب.

تتمتع الأردن بوضع خاص بموجب اتفاقية السلام المبرمة عام ١٩٩٤ مع إسرائيل، وبموجبها فإن الأردن هي الوصي على الأماكن المقدسة في القدس، وفي مقدمتها المسجد الأقصى. لذا يبحث الملك عبد الله عن دعم سياسي لمكانة الأردن في القدس من أي دولة محتملة. في الآونة الأخيرة، بدأ بتعزيز علاقاته مع تركيا من أجل الحصول على تأييد الرئيس أردوغان.

ففي الوقت الذي ظل فيه رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في رام الله ولم يغادر إلى إسطنبول الأسبوع الماضي، واكتفى بإرسال رئيس الوزراء الحمد لله بدلاً عنه، شارك الملك عبد الله الثاني، شخصياً، في الاجتماع الطارئ لمنظمة التعاون الإسلامي، الذي بادر الرئيس التركي لعقده احتجاجاً على نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وعلى أحداث "العنف" التي وقعت عند

^٢ رابط المقال: <https://bit.ly/2In55gb>

^٢ الكاتب يوني بن مناحم هو باحث في المعهد المقدسي للشؤون العامة.

ترجمات استراتيجية من العبرية

Middle East Studies Center
مركز دراسات الشرق الأوسط



حدود قطاع غزة. علماً بأنّها المرة الثانية على التوالي التي يشارك فيها الملك عبدالله الثاني في هذا المؤتمر.

التقى الملك عبد الله الثاني، خلال المؤتمر، بشكل منفصل مع الرئيس التركي أردوغان، وتحدّث معه حول التطوّرات السياسية الأخيرة. يُذكر أنّ صحيفة "القدس العربي" قد أشارت في الرابع والعشرين من أيار/ مايو ٢٠١٨ أنّ هذا الأخير أعرب عن قلق مماثل لمخاوف الملك عبد الله الثاني من موضوع القدس، وسارع لربط مصير القدس بمصير مكة. وقال أردوغان للملك عبد الله: "إذا لم نتمكّن من حماية القدس، حيث أولى القبلتين، فكيف سنحمي مكة؟"

ووصل الغضب الأردني على إدارة ترامب بسبب مواقفها من موضوع القدس ذروته في أعقاب تصريحات أدلى بها جاريد كوشنر، المستشار الخاص للرئيس ترامب، في حفل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في الرابع عشر من أيار/ مايو. عندما تحدّث كوشنر عن مسؤولية إسرائيل عن كامل مدينة القدس وتجاهل كلياً الوصاية الأردنية على الأماكن المقدسة في المدينة. وصحيح أنّه شدّد على موقف الرئيس ترامب بشأن ضرورة الحفاظ على الوضع القائم في القدس، بما في ذلك في ... الحرم الشريف، لكنّه لم يذكر الأردن على الإطلاق.

وندّد الوزير محمد المومني، المتحدّث باسم الحكومة الأردنية بتصريحات كوشنر وقال إنّها تتناقض مع القانون الدولي. وأضاف في مقابلة مع التلفزيون الأردني في الخامس عشر من أيار/ مايو إنّ "القانون الدولي يشير بوضوح إلى أنّ القدس الشرقية هي أرض محتلّة".

يبدو أنّ الرئيس ترامب يسير باتجاه النهاية فيما يخصّ موضوع مكانة القدس، ولا يبدي أيّ تأثر لمكانة الأردن في المدينة. من جانبها تعتمد الأردن على الولايات المتحدة من الناحية الاقتصادية، ومن ناحية المساعدات الأمنية، وقد سبق أن صرّح الملك عبد الله الثاني في ٣١ كانون ثاني/ يناير أنّ هنالك ضغوطاً اقتصادية تمارس على المملكة الهاشمية بسبب موقفها المعارض لإعلان ترامب مدينة القدس عاصمة لإسرائيل.

لم يتمّ حتى الآن إعلان "صفقة القرن" الخاصّة بالرئيس ترامب، وليس هنالك ما يدلّ على أنّ إسرائيل تنوي التنصّل من أيّ من بنود معاهدة السلام مع الأردن، فقد تمّت إعادة العلاقات بين البلدين في أعقاب أزمة إطلاق النار في حرم السفارة الاسرائيلية في عمان، حيث قُتل مدنيان أردنيان برصاص حارس أمن إسرائيلي. لكنّ يظلّ التوتر ملموساً في الأجواء على خلفيّة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

ترجمات استراتيجية من العبرية

Middle East Studies Center
مركز دراسات الشرق الأوسط



ولا يخفى أن هنالك مسألة أخرى تزعج الأردنيين من "صفقة القرن"، وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين. فـ٦٠% من سكان المملكة الهاشمية هم من "اللاجئين الفلسطينيين"، وتشعر الأردن بالقلق من أن تطالبها الولايات المتحدة، في إطار "صفقة القرن" الأمريكية، باستيعاب جميع اللاجئين وتوطينهم في البلد كمواطنين ذوي وضع مدني مساوٍ لبقية السكان.

تُعدّ علاقات إسرائيل مع الأردن مهمة من الناحية الاستراتيجية، ويوجد بين الطرفين معاهدة سلام، وبالنسبة لإسرائيل فإن حدودها المشتركة مع الأردن هي الأطول من أي دولة عربية أخرى. ويحافظ الجانب الأردني على الهدوء جيّداً على طول الحدود، الأمر الذي يحظى بأهمية من وجهة نظر أمنية بالنسبة لإسرائيل.

تُعدّ السفارة الأمريكية في القدس أمراً واقعاً، وما من احتمالية لأن يتراجع الرئيس ترامب عن اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، وسيتمّ على الأردن القبول بذلك.

من المشكوك فيه إلى حدّ كبير أن يخرق المستوى السياسي في إسرائيل بند الوصاية الأردنية على الأماكن المقدسة في القدس وفقاً لاتفاق السلام معها، لذا، يتوجّب على القيادة السياسية في إسرائيل أن تجد الوسيلة المناسبة لتوضّح للأردن أن مصالحها في الحرم القدسي لن تتضرر، الأمر الذي سوف يسهم في تقويض حافز الملك عبد الله الثاني لمعارضة "صفقة القرن" من جهة، وتقويض نهج التقارب من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس والرئيس التركي أردوغان من الجهة الأخرى.



الاتحاد الأوروبي في عصر الاضطرابات: الاتجاهات والتحديات والآثار المترتبة على إسرائيل

قضايا في العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وأوروبا^٤

معهد دراسات الأمن القومي، رقم ١٧٥، أيار/ مايو ٢٠١٨

الكاتبان: عيلي راتيغ^٥ وعوديد عيران^٦

التبادل التجاري بين إسرائيل وأوروبا – نظرة عامة

تعدّ قارة أوروبا أهمّ شريك تجاري لإسرائيل منذ الستينيات. وتعزز هذا الاتجاه أيضاً مع دخول اتفاق الشراكة بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي حيّز التنفيذ عام ١٩٩٥، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري الإسرائيلي مع أوروبا حالياً أكثر من ثلث إجمالي التجارة الخارجية الإسرائيلية. من ناحية أخرى، تُعدّ إسرائيل شريكاً تجارياً لأوروبا في المرتبة الـ ٢٤، والأكثر أهمية في منطقة الشرق الأوسط، ويبلغ حجم التجارة معها ما نسبته ٢% تقريباً من إجمالي قيمة التجارة الخارجية في القارة الأوروبية.

بلغت قيمة التبادل التجاري بينهما عام ٢٠١٦ نحو (٣٤,٤) مليار يورو (مقابل ٢٣,٨ مليار يورو في عام ٢٠٠٦). وأظهر التبادل التجاري نمواً بمعدل ٦,٥% في كل عام منذ عام ٢٠١٢. في العامين الماضيين، تمثّل النمو بشكل رئيسي بزيادة استيراد البضائع من أوروبا إلى إسرائيل في أعقاب ارتفاع قيمة الشيكّل مقابل اليورو، في حين شهد التصدير من إسرائيل إلى أوروبا انخفاضاً بما نسبته ١,٩% ويقف حالياً عند المستويات التي كان عليها عام ٢٠٠١.

بالنسبة للصادرات، تشكّل دول الاتحاد الأوروبي هدفاً لنحو ٣٠% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية (المعطيات صحيحة لغاية عام ٢٠١٦)، وتتجاوز الولايات المتحدة، التي تشكّل ٢٦% منها. ويبرز التصدير الإسرائيلي بشكل خاص في قطاع الأغذية المصنّعة، حيث يذهب نحو ٤٤% منه إلى أوروبا.

^٤ رابط المقال: <https://bit.ly/2lzPe4O>

^٥ الكاتب عيلي راتيغ هو الباحث في معهد دراسات الأمن القومي والمحاضر في جامعة حيفا.

^٦ الكاتب عوديد عيران هو الباحث في معهد دراسات الأمن القومي وسفير إسرائيل السابق في الاتحاد الأوروبي.

ترجمات استراتيجية من العبرية

Middle East Studies Center
مركز دراسات الشرق الأوسط



وتحتل بريطانيا المرتبة الأولى داخل أوروبا ضمن وجهات التصدير الاسرائيلي، تليها، مع وجود فجوة كبيرة مقارنة ببريطانيا، كل من هولندا وبلجيكا (الألماس بشكل أساسي) وألمانيا وفرنسا. وتمثل الصادرات إليها بقطاع الأدوية والمواد الكيميائية (٣٩,٢%)، الآلات ومعدات النقل (٢١,٣%)، تصنيع الحواسيب والأجهزة الإلكترونية والمعدات البصرية وغيرها من المنتجات (١٥%). وفي العام الماضي ازدادت الصادرات الأمنية إلى هذه الدول، خصوصاً التكنولوجيا المخصصة لمعالجة أفواج المتسللين، ومحاربة "الإرهاب" وحماية الحدود. ودخلت منتجات جديدة أيضاً في مجال الحماية السيبرانية (إلكترونية).

في أعقاب ذلك أصبحت الدول الأوروبية ثاني أكبر وجهة للصادرات الأمنية الإسرائيلية بعد الدول الآسيوية، وقبل بلدان أمريكا الشمالية وبفارق كبير عن بلدان أفريقيا وأمريكا الجنوبية، التي انخفض التصدير الأمني إليها بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠١٤، خصوصاً في أعقاب الانخفاض الحاد في أسعار النفط عالمياً، لا سيما أن النفط يعد المصدر الرئيسي للدخل لجزء كبير من تلك الدول. على الرغم من الاتجاه العام، شهد العام الماضي انخفاضاً في إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى أوروبا، بشكل رئيسي إلى فرنسا (١٧%)، في المقابل ارتفعت الصادرات إلى إسبانيا بنسبة (١٤%)، وألمانيا (٤%) وإيطاليا (٣%).

كان التراجع ملموساً بشكل رئيسي في مجال الصناعات والصناعات التحويلية (٧,٢%)، ومجالات الزراعة والغابات والثروة السمكية (٧,٠%). ومع ذلك، يتوقع معهد التصدير الإسرائيلي أن يتعافى التصدير إلى أوروبا خلال عام ٢٠١٧ بسبب النمو في اقتصادات دول أوروبا، والتي تعدّ وجهات التصدير الرئيسية لإسرائيل.

في مجال الواردات، شهد العامين الماضيين زيادة ملحوظة بنسبة ١١,٦% سنوياً في الواردات الأوروبية إلى إسرائيل، خصوصاً في أعقاب تعزز قيمة الشيكل مقابل اليورو. إذ تمثل دول الاتحاد الأوروبي مصدراً لنحو ٤٣% من إجمالي واردات إسرائيل (باستثناء الماس)، لغاية عام ٢٠١٦، مما يجعل الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر لإسرائيل، بنسبة تفوق الولايات المتحدة والصين (١٣% لكل منهما). ويبرز هذا الرقم بشكل خاص في مجال توريد الأغذية المصنّعة إلى إسرائيل، التي تبلغ نسبة استيراد إسرائيل منها نحو ٥٠% مصدرها الاتحاد الأوروبي. ويقف في رأس دول القارة الأوروبية التي تستورد منها إسرائيل (تنازلياً) كل من (ألمانيا، سويسرا، بلجيكا (الألماس)، بريطانيا، هولندا وإيطاليا. وتتشكل معظم الواردات من الآلات والمركبات (٤٥,٤%)، ومن الأدوية والمواد الكيميائية (١٦,٢%).

ترجمات استراتيجية من العبرية

Middle East Studies Center
مركز دراسات الشرق الأوسط



من المتوقع استمرار العلاقات التجارية الإيجابية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، بل وأن تتعزّز أيضاً في السنوات المقبلة. إذ ساعد انضمام إسرائيل كشريك لهيئة "سياسة الجوار الأوروبي" (ENP)، على تعزيز سلسلة من الاتفاقيات الجديدة التي أبرمت بين الأطراف، بما في ذلك الاتفاقيات التجارية في المنتجات الزراعية والثروة السمكية التي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠١٠، واتفاقية الـ (ACAA)، التي تُحدّد معايير المنتجات الصناعية والأدوية التي وقّعت عام ٢٠١٣، والمخصّصة لتسهيل الحصول على المنتجات التي يُوجد فيها نقص، وكذلك اتفاقية "الأجواء المفتوحة" في عام ٢٠١٣ لدخول شركات الطيران الأوروبية إلى إسرائيل، واتفاقية المنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية الـ (يوروكونترول) في عام ٢٠١٦ لتنسيق حركة المرور والأمن الجوي.

شكّلت عودة إسرائيل للانضمام إلى برنامج البحث والتطوير الخاص بالاتحاد الأوروبي (٢٠٢٠ Horizon) في العام ٢٠١٤ أيضاً خطوة مهمّة لمسيرة تعميق العلاقة بين الطرفين. إذ يوفّر البرنامج للباحثين والشركات والجامعات في إسرائيل إمكانية الوصول إلى ميزانية تبلغ حوالي ٧٧ مليار يورو بحلول عام ٢٠٢٠، لتمويل البحوث والمشاريع العلمية المشتركة. فوفقاً لبيانات الإدارة الإسرائيلية للبحوث والتنمية الأوروبية (ISERD) حصل ١١٠٢ مشاركاً إسرائيلياً، في الدورة السابقة للبرنامج، التي انتهت عام ٢٠١٣، على منح بحثية بلغت قيمتها الإجمالية ٨٤٠ مليون يورو، الأمر الذي جعل الاتحاد الأوروبي أحد الروافع الهامة لازدهار البحث والتطوير في إسرائيل. كما استخدم البرنامج كرافعة لعودة العلماء الإسرائيليين إلى إسرائيل وإنشاء مختبرات بحثية جديدة في الأوساط الأكاديمية، على الرغم أنّه وفقاً لبيانات عام ٢٠١٥ فإنّ ميزان العلماء المغادرين والعائدين لا يزال سلبياً. وكانت الدول التي جرت بينها وبين الإسرائيليين معظم حالات التعاون (بترتيب تنازلي) هي دول ألمانيا، بريطانيا، إيطاليا، فرنسا وإسبانيا.

علاوةً على الاستثمار في البحث والتنمية في إطار سياسة الجوار الأوروبي، يوفّر الاتحاد سنوياً حوالي ١٢ مليون يورو عبر قنوات مختلفة للمنظمات غير الحكومية الناشطة في إسرائيل لتحقيق أهداف وقيم ترغب بها أوروبا، مثل (الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز اتفاقية السلام). وتخلّف هذه السياسة أيضاً توترات سياسية مع الحكومة الإسرائيلية، حيث أنّ جزءاً من هذه الأموال تصل إلى منظمات تصنّفها إسرائيل بأنّها "مناوئة لإسرائيل" وتعمل على تقويض سيادتها. ومن شأن هذه التوترات السياسية أن تحدّد شكل استمرارية الشراكة الاقتصادية بين الطرفين، حيث أنّ العديد من المقترحات التي لا تزال مَنارَ بحثٍ بغية تحسين وضع إسرائيل كشريك تجاري مفضّل لدى الاتحاد الأوروبي تشمل كذلك اشتراط إتمام المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.



الاقتصاد السياسي- مقاطعة المنتجات وتمويل منظمات المعارضة والبناء غير القانوني

ينعكس التوتر السياسي المتزايد بين إسرائيل وأذرع الاتحاد الأوروبي حول المسألة الفلسطينية في المجال الاقتصادي أيضاً، ويبرز إلى حد كبير بسبب علاقات التبعية التي طورها الاقتصاد الإسرائيلي في أوروبا. ففي تموز/ يوليو ٢٠١٣، تبنت الاتحاد الأوروبي توصيات بأن اتفاقية اقتصادية جديدة ستبهرم مع إسرائيل لن تنطبق على المستوطنات و"الأحياء اليهودية" في القدس الشرقية، وإنما ستقتصر فقط على داخل الخط الأخضر. وفي تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ صادق الاتحاد الأوروبي على وضع علامات على المنتجات المصنّعة في المستوطنات، والتي يتم تصديرها إلى أوروبا، الخطوة التي اعتبرتها إسرائيل بمثابة مساعدة لمنظمات BDS- التي تُسمع صوتها في أوروبا، واعتبرتها كذلك مؤشر تحذير لفرض عقوبات اقتصادية أكثر تأثيراً، يتم تناولها على طاولة البحث منذ عام ٢٠١٥. من ضمنها اقتراحات للحد من نشاط البنوك الإسرائيلية في أوروبا، تلك البنوك التي تستثمر خارج الخط الأخضر، أو تمنح القروض التسهيلات للأشخاص الذين يعيشون في تلك المناطق. وتنطوي زيادة تصرفات من هذا القبيل على احتمالية أن يتسبب ذلك في إلحاق ضرر حقيقي باقتصاد إسرائيل، لكن في هذه المرحلة فإن تأثيرها الاقتصادي هامشي للغاية، ولا تُبرر الاهتمام المتزايد الذي تفرده وسائل الإعلام لها حتى الآن في إسرائيل.

يمكن القول تقديراً إنّه ولغاية الآن لم يكن للإجراءات الأوروبية ضدّ منتجات المستوطنات تأثير حقيقي على الصناعة الإسرائيلية. فمنذ البداية، لم يكن هنالك توقّع بأن تُلحق ضرراً كبيراً، إذ إنّ من ضمن ألف مصنع إسرائيلي تمّ إقامتها في المناطق الصناعية والمستوطنات في الضفة الغربية، فإنّ وجهة الغالبية العظمى من منتجاتها تستهدف إسرائيل وليس أوروبا (الأثاث، الصناعات المعدنية، ومواد البناء والمنسوجات والأحذية). وعليه فإنّ التركيز الرئيسي يكون للأغذية المصنّعة والمنتجات الزراعية، ففي مجال الغذاء تحديداً، زاد حجم الصادرات من إسرائيل إلى أوروبا في العام الماضي بنسبة ٥,٣%، وهذا النمو هو أعلى ممّا كان عليه في السنتين السابقتين. في المقابل فقد انخفضت الصادرات الزراعية بنسبة ٧,٠%، ولكن يمكن الافتراض بأن ارتفاع سعر صرف الشيكل كان هو العامل الرئيسي بذلك الاتجاه. ومع ذلك، ربما أنه أيضاً بفعل دعوات المقاطعة في غرب القارة الأوروبية يمكن ملاحظة توجه متزايد للتصدير الزراعي الإسرائيلي نحو شرقي أوروبا وآسيا، ولكنّه يواجه هناك منافسة من منتجات تأتي من تركيا وبلدان أخرى تتسم بالرخص. في هذه الأسواق، يكون مستوى الأسعار أقلّ وحجم العائدات التي تعود على

ترجمات استراتيجية من العبرية

Middle East Studies Center
مركز دراسات الشرق الأوسط



الاقتصاد الإسرائيلي منخفضة. لذلك، في ظل الظروف السياسية التي تتيح ذلك، يفضل المصدر الإسرائيلي دائماً تسويق منتجاته في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية.

بعيداً عن التهديدات بالمقاطعة والعقوبات، هنالك مصدر آخر للتوتر بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي وهو الدعم والتمويل الأوروبي الذي يمنح لمنظمات المعارضة والمنظمات غير الحكومية الناشطة في إسرائيل وفي المناطق المحتلة، التي يُنظر إليها على أنها تقوّض مصالح إسرائيل. فوفقاً لمراقب المنظمات غير الحكومية (NGO Monitor) منحت مفوضية الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة نحو ٧,١٦ مليون يورو لـ ٤٢ منظمة إسرائيلية أو فلسطينية ممن تؤيد علانيةً مقاطعة إسرائيل. وتبرز نقطة خلاف بشكل ملحوظ، تلك التي تتعلق بالتمويل المباشر الذي يمنحه الاتحاد الأوروبي للبناء الفلسطيني في المناطق المصنفة (ج) لأسباب إنسانية، بدون تصاريح بناء وبدون تنسيق مع الحكومة الإسرائيلية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار مسألة الاستثمار الأوروبي الكبير في إسرائيل والتبعية الاقتصادية أحادية الجانب، فمن المشكوك فيه أن يكون لدى إسرائيل إجابات فعّالة تتجاوز التعبير عن الاستياء على المدى القصير، وبذل جهد متزايد لتنويع أسواقها على المدى البعيد.

قضايا للسنوات القادمة- انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، الابتعاد الأوروبي عن الولايات المتحدة والتحول إلى الأسواق الآسيوية

ربما يكون لعدد من القضايا العالمية العامة غير المرتبطة مباشرةً بإسرائيل تأثير على حجم تجارتها مع أوروبا، إيجاباً أو سلباً. أولها، انسحاب بريطانيا من الاتحاد خلق حالة من عدم اليقين أيضاً للجانب الإسرائيلي، لأنّ شكل وترتيبات العلاقة الجديدة بين بريطانيا وشركائها التجاريين بات أمراً غير واضح. إذ تتمتع إسرائيل حالياً بحجم تبادل تجاري مع بريطانيا يصل إلى نحو ٥ مليارات دولار، وتعدّ بريطانيا أكبر وجهة تصدير للسلع الإسرائيلية في الدول الأوروبية. ومع ذلك، ليس لدى إسرائيل اتفاقية تجارية مباشرة مع بريطانيا طالما أنّ الأساس القانوني للتجارة بين البلدين هو اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وعلى غرار قضية الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي، فإنّ ابتعاد أوروبا عن الولايات المتحدة أيضاً في أعقاب الصدع مع إدارة ترامب يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي أو سلبي على العلاقات التجارية مع إسرائيل. فمن جانب، فإنّ اتجاه الانفصال ووضع الحواجز الاقتصادية الذي تنتهجه إدارة ترامب سيشتجع الدول الأوروبية على تعزيز علاقاتها مع أسواق أخرى، من ضمنها إسرائيل.

ترجمات استراتيجية من العبرية

Middle East Studies Center
مركز دراسات الشرق الأوسط



تصريحات مثل أقوال أنجيلا ميركل التي مفادها بأن "على الأوروبيين الآن أن يهتموا بأنفسهم"، بالإضافة إلى ادعاءات ترامب فيما يتعلق بمشاركة محدودة لدول الاتحاد الأوروبي في ميزانية حلف الناتو قد تؤديّ لزيادة شراء الأسلحة والمعدات العسكرية من إسرائيل، وجعل أوروبا الهدف الرئيسي للتصدير الأمني الإسرائيلي في السنوات القادمة، بحيث يفوق كثيراً التصدير إلى دول آسيا وأمريكا الشمالية. من ناحية أخرى، فإنّ ابتعاد الولايات المتحدة عن أوروبا من شأنه أن يزيد الجرأة الأوروبية في جميع الأمور المتعلقة بالعقوبات الاقتصادية ضدّ إسرائيل كأداة لتحفيز إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين.

القضية الأخيرة تتعلّق بتزايد أهمية أسواق الصين والهند كبديل لسوق الاتحاد الأوروبي. فعلى الرغم من اتجاه انخفاض الصادرات الإسرائيلية إلى القارة الآسيوية خلال العام الماضي (٨,٨٪)، إلا أنّ حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الصين استمرّ في النموّ بشكل مطّرد، حيث بلغ حوالي ٣,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٦ - أيّ شهد ارتفاعاً بنسبة ٣ ٪ عن عام ٢٠١٥ - علاوةً على ذلك، تُعدّ الصين ثالث أكبر مصدر للواردات الإسرائيلية، بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ٦,٤ مليار دولار (باستثناء هونغ كونغ).

وبالمقارنة مع الصين، تراجعت الصادرات الإسرائيلية إلى الهند في عام ٢٠١٦ بنسبة ١٣٪ لتبلغ نحو ١,١٥ مليار دولار، لكنّ يمكن الافتراض بأنّ ذلك مجرد تصحيح معيّن للنموّ الضخم البالغ ٢١٪ الذي شهده العام ٢٠١٥. في المقابل، بلغت الواردات من الهند ما قيمته ١,٨ مليار دولار فقط، أيّ أقلّ من الواردات القادمة من إيرلندا أو تركيا أو اليابان. لذلك، فإنّ إسرائيل بعيدة عن تحقيق الفرصة الاقتصادية المحتملة الضخمة مع هذين البلدين، وخصوصاً مع الهند. لذلك، يتوجّب على الحكومة الإسرائيلية تعزيز اتفاقات تجارية مشتركة على نطاق أوسع، وسيتعيّن على قطاع التصدير الإسرائيلي أن يواجه بيئة أكثر تنافسية وأرخص مع عوائد أقلّ ممّا هو معتاد عليه في أوروبا. وبالرغم من هذه التحديات، فإنّ لإسرائيل مصلحة في تقليل اعتمادها الاقتصادي على أوروبا من أجل تحقيق توازن طفيف في ميزان القوى الذي يعمل ضدها، بالأخصّ طالما أنّ الاتحاد الأوروبي يستخدم الأدوات الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية.